اقتصاد

سورية وروسيا خريطة طريق للشراكة وإعادة الإعمار

صابوني لـ«الوطن»: ٣٠ مشروعاً ستنفذها شركات روسية في سورية

| هناء غانم

بعد يومين من الاجتماعات المشتركة وسط دمشق، اختتمت يوم الجمعة الماضية فعاليات أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة الروسية السورية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي بدمشق، بتوقيع البروتوكول النهائي، وذلك في مبنى رئاسة مجلس الوزراء، وقعه عن الجانب السوري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم وعن الجانب الروسي يوري بوريسوف نائب رئيس حكومة روسيا الاتحادية.

وفي تصريح للصحفيين عقب التوقيع على الاتفاقيات، أكد وزير الخارجية وليد المعلم أن توقيع الاتفاقيات مع الجانب الروسي سوف يؤسس لعلاقات إستراتيجية لإعادة إعمار سورية مع التركيز على استمرار عجلة الإنتاج للاقتصاد الوطني، مبيناً أن نتائج اجتماعات اللجنة المشتركة كانت بناءة ومثمرة، منوهاً بأن تنفيذ الاتفاقيات الموقعة يؤسس لعلاقة إستراتيجية اقتصادياً تواكب العلاقات السياسية والعسكرية المتميزة مع روسيا الاتحادية.

وفي كلمة له بافتتاح أعمال اللجنة يوم الجمعة، أوضح الوزير المعلم أن الاجتماعات وضعت ملامح خريطة الطريق للتعاون الصناعي والفني والتي من شأنها إطلاق الشراكة الفعلية بين البلدين داعياً إلى العمل معاً من أجل توفير متطلبات هذه الشراكة وتجاوز أي معوقات تعترض التنفيذ وأن تسهم هذه الاجتماعات في تأسيس قاعدة صلبة لعلاقات راسخة ومتجذرة تحظى برعاية واهتمام السيد الرئيس بشار الأسد وفخامة الرئيس فلاديمير بوتين.

وجدد الوزير المعلم ترحيب سورية بمساهمة الشركات الروسية في عملية إعادة إعمار ما دمره الإرهاب بما يعزز التعاون بين البلدين ويحقق مصالحهما المشتركة مؤكداً أن الدعم الروسي لسورية في مجال مكافحة الإرهاب أسهم في إعطاء بعد جديد لعلاقات الصداقة التاريخية القائمة بين البلدين وصولاً إلى تحقيق شراكة إستراتيجية ترقى إلى مستوى العلاقات السياسية القائمة بينهما.

من جانبه أشار بوريسوف في تصريح صحفي عقب التوقيع إلى أنه بعد تزايد رقعة الانتصارات على الإرهاب يجب الانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية.

كما بيّن خلال حديثه أثناء افتتاح الأعمال أن سنوات الحرب الإرهابية على سورية أدت إلى خسائر كبيرة ما يجب العمل على الشراكة في بناء ما دمره الإرهاب وهذا يشكل أساساً لتعزيز العلاقات الاقتصادية الروسية السورية، موضحاً أن جميع الاتفاقيات والبروتوكول وخريطة الطريق تصب في هذا الاتجاه مضيفاً: إن الهدف الرئيس لأعمال اللجنة الشراكة والتعاون في إعادة بناء الاقتصاد السوري وروسيا ستبقى الصديق الموثوق لسورية في مختلف المجالات.

وفي تصريحات عقب التوقيع، أشار نائب رئيس غرفة صناعة وتجارة روسيا فلاديمير بادالكا إلى المصالح المشتركة الكثيرة التي تجمع بين البلدين، لافتاً إلى أن مجلسي الأعمال مستمران بمناقشة المشروعات المشتركة ووضعها في التنفيذ.

بدوره لفت رئيس مجلس الأعمال السوري الروسي جمال قنبرية إلى أن المجلسين ركزا خلال النقاشات على توطين الصناعات ومجالات التجارة في سورية بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في مرحلة إعادة الإعمار إضافة إلى بحث سبل تذليل العقبات الماثلة أمام التبادل التجاري.

من جهته، بيّن مدير مجلس الأعمال الروسي السوري لؤي يوسف أن المجلسين اتفقا على تنمية وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين شركات البلدين لتقوية الاقتصاد السوري وتعزيز التواصل المباشر بين رجال الأعمال وعلى دعم المشروعات السياحية ذات الجدوى الاقتصادية وتطوير قطاع النقل.

حضر اللقاء من الجانب السوري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر والسفير السوري في موسكو رياض حداد، ومن الجانب الروسي مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقية نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف والقائم بأعمال السفارة الروسية في دمشق وعدد من أعضاء الوفد الروسي المشارك في اجتماعات اللجنة المشتركة.

تفاصيل الاتفاقيات

وقع الجانبان الاتفاق الإطاري لتنفيذ خريطة الطريق للتعاون التجاري والصناعي، وقعه رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني، وغيورجي كالامانوف نائب وزير الصناعة والتجارة الروسي.

كما تم التأشير بالأحرف الأولى على اتفاق في مجال الأشغال العامة والإسكان، وقعه نائب وزير الأشغال العامة والإسكان مازن اللحام والنائب الأول لوزير الإسكان والخدمات السكنية الروسي ليونيد ستافيتكسي.

ووقعت جامعة البعث ومؤسسة التعليم الفيدرالي الحكومية في موسكو (ستانكين) اتفاقية للتعاون العلمي والأكاديمي، وقعها نائب رئيس جامعة البعث الدكتور عبد الباسط الخطيب والدكتور أندريه بينتشوك النائب الأول لعميد جامعة ستانكين.

وشملت الاتفاقيات الموقعة أيضاً اتفاق تعاون بين مجلسي رجال الأعمال السوري والروسي وقعه رئيس مجلس رجال الأعمال السوري الروسي جمال قنبرية ومدير مجلس الأعمال الروسي السوري لؤي يوسف.

وكان ممثلو اتحادات غرف التجارة والصناعة والمصدرين في سورية قدموا رؤيتهم لتنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الفعاليات الاقتصادية والقطاع الخاص من الجانبين الروسي والسوري وتنفيذ ما تم التوصل إليه.

محطة مهمة

استعرض رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال لقائه نائب رئيس حكومة روسيا الاتحادية يوري بوريسوف نتائج اجتماعات اللجنة السورية الروسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والخطوات اللازمة لمتابعتها ووضعها في التنفيذ وبما يحقق المصلحة المشتركة للشعبين الصديقين.

واعتبر أن اجتماعات اللجنة المشتركة محطة مهمة في تعزيز العلاقات السورية الروسية والتي يجب أن تحقق رؤية وتطلعات قيادتي البلدين مؤكداً أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي ليصل إلى مستوى متقدم يرقى إلى العلاقة الإستراتيجية بينهما.

ولفت إلى أهمية المتابعة الجادة من الطرفين لإنجاز الاتفاقيات ووضعها في التنفيذ ومتابعة أي مشروع، مشيراً إلى ضرورة تنشيط دور رجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية في إنشاء شراكات تحقق المصلحة المشتركة، موضحاً أن البروتوكول والاتفاقيات الموقعة في المجالات التجارية والصناعية والعلمية والإسكانية تشكل أساساً راسخاً لتطوير العلاقات الاقتصادية مستقبلاً.

وكان خميس قد لفت خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرف الوفد الروسي مساء الخميس الماضي إلى عمق وإستراتيجية العلاقات السورية الروسية والخصوصية الحاضرة دوماً في سياق التعاطي الفاعل على المستويين السياسي والاقتصادي وما يتصل بهما في جميع المجالات والقطاعات الحيوية المؤثرة رسمياً وشعبياً بين البلدين.

وشدّد على أن الحكومة والشعب السوري يقدران عالياً وقوف روسيا إلى جانب سورية في مواجهة الإرهاب والدفاع عن السيادة الوطنية السورية، معرباً عن سعادته بهذه الزيارة كإضافة جديدة في سجل التعاطي المشترك بين البلدين، معتبراً أن الجولة الجديدة من اجتماعات اللجنة المشتركة ما هي إلا تجسيد للمستوى المتميز من العلاقات بين البلدين الصديقين ومواكبة للعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية، مشيراً إلى حتمية بذل المزيد من الجهود لتوظيف هذه العلاقات بما يخدم مصالح البلدين وضرورة إيجاد الأدوات الفاعلة والمثمرة التي تضمن تحقيق ذلك، متمنياً أن تكون هذه الجولة محطة ناجحة وعلامة فارقة تؤسس لنقلة جديدة وإضافية باتجاه الأفق الواسع والأكثر إشراقاً في العلاقة بين البلدين.

الإسكان

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» أنه منذ بداية العام القادم (٢٠١٩) سوف نلمس نتائج التعاون السوري الروسي في قطاع الأشغال العامة والإسكان، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة السكن والخدمات السكنية في جمهورية روسيا الاتحادية، وسوف تكون هذه المذكرة إطار التعاون في مجالات عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان من حيث دراسة تمويل وتنفيذ مشروعات السكن الاجتماعي، إضافة إلى غيرها من الموضوعات التي تتعلق بتطوير التشريعات والقوانين، وإضافة إلى موضوع الشركات الإنشائية واحتياجاتها من التجهيزات، كما تم الاتفاق على أن يكون هناك تعاون كبير في موضوع طرق التشييد السريع والتجهيزات المتعلقة بها للمساهمة بإعادة الإعمار.

بدوره بيّن معاون وزير الأشغال العامة والإسكان مازن اللحام لـ«الوطن» أنه تم ضمن البروتوكول؛ الاتفاق على التعاون مع الشركات التي تملك إمكانية التشييد السريع «مسبق الصنع»، وبالفعل تم التواصل مع بعض هذه الشركات الروسية.

وكشف عن وجود تعاون مع شركة روسية لإقامة نحو ٢٧٠٠ وحدة سكنية في منطقة الديماس، وتم قطع أشواط مهمة في هذا المشروع، معتبراً أن هذا المشروع نموذجي وسوف يكون انطلاقة منه إلى مشروعات أخرى.

وأوضح اللحام أنه سوف ينبثق عن الاتفاقية برنامج يتضمن في مضمونه وضع آليات واضحة ضمن مجموعة عمل تنفيذية نصت الاتفاقية على تشكيلها من الجانبين السوري والروسي، ومن المفترض أن نتلمس نتائج هذا العمل بالاتفاقيات مع بداية العام ٢٠١٩.

التخطيط والتعاون الدولي

صرّح رئيس هيئة تخطيط الدولة عماد الصابوني لـ«الوطن» أن اللجنة المشتركة السورية الروسية للتعاون تعقد اجتماعاتها بشكل دوري لمتابعة قضايا التعاون كافة، وإضافة اتفاقيات تعاون جديدة، مبيناً أن الاجتماع الختامي تناول ثلاث قضايا أساسية، أولها بروتوكول اللجنة المشتركة الذي حدد مجالات تعاون جديدة في مختلف المجالات الصناعة، التجارة، الزراعة، الأشغال العامة، الصحة، الموارد المائية وغيرها، إضافة إلى ما تم تسميته اتفاقية خريطة الطريق وتتضمن نحو ٣٠ مشروعاً سيجري تنفيذها في سورية من الشركات الروسية قريباً، وقد أدرجت هذه المشروعات وتم الاتفاق عليها وتحديد أولوياتها، ومبدئياً تم الاتفاق على آليات تمويلها في مجالات مختلفة مثل النقل والكهرباء والموارد المائية وحتى التعليم العالي والأشغال العامة.

ولفت الصابوني إلى توقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون الثنائية في مجال التعليم والصناعة والإسكان والنقل والصناعة وغيرها من المجالات التي سوف تساهم في دعم دوران عجلة الاقتصاد السوري.

الآمر العام للضابطة الجمركية: لن يستمر أي قائد في الضابطة الجمركية ما لم يكن كفؤاً

مدير المكافحة لـ«الوطن»: قطع دراجات مهرّبة يتم تجميعها وبيعها على أنها محلية

سلمنا التموين ٨٥ كرتونة مواد منتهية الصلاحية فأعلنوا عن ٤٠ فقط و«ضاعت» البقية

| عبد الهادي شباط

صرّح الآمر العام للضابطة الجمركية العميد آصف علوش لـ«الوطن» أن الظروف العامة التي مر بها البلد خلال السنوات الماضية أدت إلى «تغول بعض المهربين وحياكة العديد من العلاقات التي تخدمهم في تخليص قضاياهم في حال ضبطها أو الاقتراب منها».

أدى ذلك بحسب العميد علوش إلى خلق حالة غير سليمة، إذ بات بعض العناصر يتعاملون مع الأمر على أنه أمر مسلم به، على حين هو أمر لا يمكن القبول به أبداً، إذ لا حصانة لأحد، مؤكداً أنه سيتم التعامل مع الأمر وضرب التهريب مهما كانت مخاطره «ولا أحد فوق القانون، فحماية البلد والاقتصاد الوطني خط أحمر، وفي حال تهاون بعض القيادات في الضابطة الجمركية عن مؤازرة عناصرها؛ سيتم المحاسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً، ولن يستمر أي قائد في الضابطة الجمركية ما لم يكن لديه الكفاءة المطلوبة والشجاعة على تنفيذ المهام الموكلة إليه».

وأضاف: «لزيادة التواصل المباشر مع العناصر، ومنحهم المزيد من الثقة في عملهم ودعمهم، عممت رقم هاتفي الخاص على جميع العناصر في الضابطة الجمركية للتواصل المباشر معي، وإخباري عن أي واقعة، وسيتم التعامل معها فوراً، مهما كان الوقت».

جاء هذا التصريح في متابعة «الوطن» لبعض الملاحظات التي وردت خلال الاجتماع الموسع للجمارك في شنشار بحمص الأسبوع الفائت، إذ طلب وقتها أحد العناصر دعم من قياداته المباشرة لدى معالجة بعض حالات التهريب وخاصة التي يرتفع فيها حجم المخاطرة لأسباب مختلفة أهمها عندما يكون المهرب متنفذاً ولديه شبكة من العلاقات التي توفر له بعض الحماية، وهو ما ولّد لدى الحضور فهماً بعدم مساندة بعض القيادات الجمركية لعمل عناصرهم في بعض القضايا المهمة.

وفي سياق مرتبط بالعمل الجمركي، صرّح مدير مكافحة التهريب في إدارة الجمارك غياث حمدان لـ«الوطن» أن الكثير من الدراجات النارية التي يجري تداولها في الأسواق المحلية؛ مهربة، حيث يتم تجميعها في بعض المنشآت، إذ يتم العمل على إدخال قطع هذه الدراجات، وخاصة الشاسيه الممنوع استيراده، ومن ثم يتم تجميعها وعرضها على أنها منتج محلي، مبيناً أنه في هذا الخصوص تم ضبط نحو ٤٥٠٠ وحدة من قطع الدراجات النارية بقيمة ٣ مليارات ليرة في منطقة حسيا الصناعية بحمص.

كما تحدث حمدان عن عدم تعاطي بعض الجهات الأخرى مع قضايا التهريب كما يجب، ومنها التموين أحياناً، وفي هذا الخصوص تم تسليم الوزارة نحو ٨٥ كرتونة لمواد غذائية منتهية الصلاحية، وعندما تم تداول القضية في الإعلام صرح القائمون على هذه القضية عن ٤٠ كرتونة فقط، وتم السكوت عن نصف الكمية المسلمة لهم، من دون معرفة سبب ذلك، إضافة إلى أن الوزارة تفوت على خزينة الدولة قيمة الغرامات على قضايا التهريب عند تعاملها مع مثل قضايا من هذا النوع، حيث لا وجود لمثل هذا الإجراء في منظومة عمل التموين، ويتم الاكتفاء بالمصادرة وتحويل هذه المواد لصالات ومراكز البيع التابعة لها.

رئيس جمعية حماية المستهلك عن أمين سرها: قام بجولات غير قانونية ومن تلقاء نفسه!

«التموين» لـ«الوطن»: ١٠٩ مخالفات في المولات و٢٠٢ في مؤسسات حكومية عام ٢٠١٨

| وفاء جديد

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام النصر الله لـ«الوطن» أن عدد الضبوط الكلية المنظمة منذ بداية العام ولغاية ٢٠١٨/١٠/٣١ بحق الفعاليات التجارية بلغ ٣٣٧٩٧ ضبطاً، منها ٣٠٢٩٠ ضبطاً عدلياً و٣٥٠٧ ضبوط عينة، على حين وصل عدد الإغلاقات إلى ٢٠٩٥ إغلاقاً، ليصل عدد الإحالات موجوداً على القضاء إلى ٦٧٨ إحالة، بينما بلغ عدد الضبوط المنظمة بحق المولات التجارية ١٠٩ ضبوط، مشيراً إلى أن العقوبات التي تفرض بحق المخالفين تخضع للقانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ والقرارات الصادرة بموجبه والتي تتراوح بين الغرامة المالية للمخالفات التي يجوز التسوية عليها وصولاً إلى إحالة المخالف على القضاء المختص أصولاً في المخالفات الجسيمة، وقد تصل العقوبة إلى السجن إضافة إلى الغرامة المالية بحسب ما تقرره المحكمة الناظرة بالقضية.

وكشف أن عدد الضبوط المنظمة بحق شركات ومؤسسات القطاع العام بمختلف أنواعها بلغ ٢٠٢ ضبط، وأن هذه المؤسسات تخضع لأحكام القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ كغيرها من الفعاليات التجارية الأخرى في حال مخالفتها ويتم تنظيم الضبوط اللازمة أصولاً.

ولفت نصر الله إلى أن دور جهاز حماية المستهلك هو القيام بتنفيذ الرقابة على الأسواق في جميع فعالياتها الكبيرة والصغيرة ومنها المولات والمعامل والمنشآت وذلك بهدف ضبط الأسعار لكل المواد، مؤكداً أن الجولات الميدانية على هذه الفعاليات مستمرة ولم تتوقف، وأنه لم يحصل أي انخفاض بخصوصها وخاصة على الأسواق الرئيسية والمستودعات المركزية لمتابعة حركة البيع واتخاذ الإجراءات القانونية والعقوبات الرادعة بحق المخالفين.

وبيّن أن الوزارة تعمل على مدار الساعة لمراقبة الأسواق كافة وضبط الأسعار حيث يتم تنظيم الضبوط التموينية اللازمة بحق المخالفين من دون استثناء سواء أكانت فعاليات تجارية صغيرة أم كبيرة (مولات وغيرها)، مشيراً إلى أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات لمراقبة الأسواق وضبط البضائع المخالفة ولاسيما المجهولة المصدر، ومنها التعميم على مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات المتضمن توجيهها بحجز جميع المواد الغذائية وغير الغذائية المجهولة المصدر والموجودة بطرق غير قانونية في الأسواق (محال تجارية، مولات، سوبر ماركت، مستودعات)، كما تم التعميم عليها بتشديد الرقابة على جميع الأسواق والمولات والمحلات التجارية وضبط المواد المجهولة المصدر وحجزها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة أصولاً، وإغلاق المحلات المخالفة لمدة شهر، لافتاً إلى أنه تم التوجيه لأصحاب الفعاليات التجارية وخاصة الكبيرة منها (المولات والسوبر ماركت) بضرورة التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة وعدم حيازة هذه المواد إلا بموجب فواتير نظامية، وأنه تم إعلام اتحاد غرف التجارة واتحاد غرف الصناعة بذلك وبالإجراءات التي ستتخذها الوزارة لمنع هذه الظاهرة، ونتيجة لذلك تم ضبط العديد من المواد المجهولة المصدر ومصادرتها مثل (مشروبات الطاقة، المعلبات، الأجبان، الألبسة) إلخ.

ونوه النصر الله بأنه تم إغلاق كل الفعاليات التجارية المخالفة لمدة شهر بغض النظر عن الكمية المخالفة ونوعها، مبيناً أن عدد الضبوط المنظمة بالمواد المجهولة المصدر خلال الفترة السابقة ولغاية تاريخه أكثر من ١٨٠٠ ضبط وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

وفي تعقيب على تصريح أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة حول نسبة الألبسة المخالفة في الأسواق التي وصلت إلى ٦٠ بالمئة أكد النصر الله أنه تم التواصل مع رئيس جمعية حماية المستهلك سراب عثمان التي بينت بدورها أن أمين السر أدلى بهذه التصريحات من دون علم الجمعية، وبناء على جولات غير قانونية قام بها من تلقاء نفسه ومن دون التأكد من أي نسبة تم ذكرها للمخالفات، مشيرة إلى أنه من المفترض عند القيام بهذه الجولات أن يكون هناك خبراء أو من هم على دراية بواقع المخالفات إن وجدت.

ولفت النصر الله إلى أن جميع أنواع الألبسة الجاهزة تخضع في تداولها بالأسواق لأحكام القرار رقم ٩٢٣ لعام ٢٠١٧ المتضمن إلزام منتجي ومستوردي الألبسة بتقديم بيانات التكلفة الحقيقية على نسختين يتم ختمهما بخاتم مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك المعنية «دائرة الأسعار» وتحفظ نسخة من البيان لدى المديرية للتحقق منها في حال الشك أو الشكوى، وتخضع للرقابة كغيرها من المواد الأخرى.

«محروقات»:

٧٠٠ عائلة تحصل على مازوت التدفئة يومياً في دمشق

| رامز محفوظ

صرح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» أنه خلال السنة الحالية من بداية الموسم في ٢٠١٨/٨/١ حتى تاريخه تم توزيع مازوت التدفئة على ٣٩,٦ ألف عائلة مسجلة على البطاقة الذكية.

وأشار أسعد إلى أنه يتم حالياً تزويد بحدود ٧٠٠ عائلة يومياً بمادة المازوت، علماً بأنه خلال شهري أيلول وتشرين الأول من العام الجاري لم يتجاوز عدد العائلات التي زودت بالمادة أكثر من ٤٠٠ عائلة يومياً، وبالتالي فقد تم تسجيل زيادة وسطية ٣٠٠ عائلة يومياً فيما بعد.

ولفت أسعد إلى أن فرع محروقات دمشق لديه الإمكانية لتزويد بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ عائلة يومياً، مبيناً أنه خلال العام القادم (٢٠١٩) يحق للأسرة المسجلة على مازوت التدفئة عبر البطاقة الذكية ولم تأخذ مخصصاتها (٢٠٠ لتر) هذا العام أن تحصل على ٤٠٠ لتر دفعة واحدة، لو أرادت ذلك.

وأشار إلى وجود وفر في توزيع مادة مازوت التدفئة بعد تطبيق البطاقة الذكية مقارنة مع الأعوام الماضية، مبيناً أن وجود وفر حققته شركة المحروقات من خلال اتباع نظام البطاقة الذكية.

ولفت أسعد إلى أن عدد طلبات التزود ازدادت بمعدل طبيعي كل شهر منذ بداية الموسم الحالي، ووصل عدد طلبات التزود خلال الشهر الحالي لـ١٤ طلباً، مبيناً أن خطة التوزيع تتم من خلال حاجة البطاقة الذكية.

ونوه أسعد إلى أن توزيع مادة مازوت التدفئة للأسر يتم حصراً عن طريق البطاقة الذكية، ومشروع إطلاق البطاقة الذكية بدأ في سورية منذ ٢٠١٧/٩/٧ وخلال الفترة التي سبقتها كان يتم توزيع المادة من خلال قسائم عن طريق مركز البحوث العلمية من خلال برنامج أتمتة، موضحاً أن البطاقة الذكية ضبطت عملية التوزيع بشكل أكبر من القسائم من خلال اعتمادها على الرقم الوطني، علماً بأنه خلال الموسم الماضي ٢٠١٧-٢٠١٨ أمكن توزيع بحدود ٢٢٨ ألف بطاقة ذكية على العائلات.